الفصل الأول

نظرية الدخل القومى

المبحث الأول: نـدرة الموارد الاقتصادية وضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة

المبحث الثانى: التبادل ودورة الدخل القومى

المبحث الثالث: نظرية التشغيل أو التوظف

المبحث الأول

نـــــدرة الموارد الاقتصادية

وضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة

يتناول المبحث الأول شرح موضوع ندرة الموارد الاقتصادية وضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة في مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: الموارد والرفاهة الاقتصادية.

المطلب الثانى: ندرة الموارد وترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: الموارد والرفاهة الاقتصادية:

أولا: الموارد الاقتصادية:

ان التزايد المستمر فى الحاجات الإنسانية يعد من السمات الرئيسية الكبرى للمجتمعات الحديثة حيث يكاد لايمر يوم دون ظهور حاجات جديدة لعدد كبير من الأفراد يرغبون فى إشباعها. وهكذا أصبحت حاجات الإنسان فى المجتمعات الحديثة بصفة خاصة لانهائية أو غير محدودة.

ويتوصل الإنسان إلى إشباع حاجاته عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات، فهذه المنتجات هى الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية لكن الإنسان لايمكنه الحصول على هذه المنتجات إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاجها مثل العمل والأرض والآلات والمواد الأولية والطاقة المحركة وغيرها. وتتميز هذه الموارد بالخصائص التالية:

١- أنها محدودة الكمية أو المقدار بالنسبة لكافة المنتجات التى يحتاجها جميع أفراد المجتمع. ولهذا فإنها تعتبر نادرة نسبيا، أى بالنسبة إلى الحاجات التى يمكنها أن تسهم فى إشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى الحاجات التى يحس بها الإنسان لما كان لتعدد الحاجات أى مغزى اقتصادى. كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أية أهمية اقتصادية. ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد وهى تسمى بالموارد الاقتصادية. عدم إمكان إشباع كافة الحاجات الإنسانية منها وبالتالى حتمية اختيار أنواع الحاجات التى ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها وكذلك مدى أو درجة هذا الإشباع مما يعنى التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة. أيضا فانه يترتب على هذه الندرة النسبية فى الموارد وجوب الاقتصاد فى استعمالها، ومن هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزا لها عن الموارد غير المحدودة الكمية أو المقدار مثل الهواء.

٢ – الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام فى وجوه مختلفة، فالعمل قادر على إنتاج منتجات لاحصر لها والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحصولات الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المبانى وهكذا بالنسبة إلى باقى الموارد. ولهذا فانه يتحتم اختيار ذلك الوجه المحدد من وجوه الاستخدام الذى يوجه إليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، أى اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التى ستخصص هذه الموارد لإنتاجها بعبارة أخرى.

٣ – قابلية الموارد وفى حدود معينة للإحلال محل بعضها فى عملية إنتاج المنتجات، فمن الممكن فى كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس. ومن الضرورى إذن أن نختار تلك النسب التى تستخدم الموارد الاقتصادية وفقا لها فى إنتاج منتج معين.

ومن طبيعة الأمور أن تنشأ علاقات محدودة ما بين أفراد المجتمع، أى علاقات اجتماعية، وهم يصدد سعيهم لاستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم.

ثانيا: عناصر الإنتاج:

حتى يمكننا إشباع حاجتنا مباشرة من الطبيعة فإننا نحتاج لبعض العمليات لإعداد طيبات الطبيعة لتكون جاهزة للاستهلاك، فمثلا الثمار فى الغابات يجب قطفها وتنظيفها وإعدادها للاستهلاك، والأسماك فى البحار والأنهار يجب صيدها وحفظها وإعدادها للاستهلاك، وأيضا مياه النيل يجب تنقيتها وتطهيرها من الملوثات لتكون صحية ومعدة للشرب. وذلك يحتاج إلى جهد وعمل والاستعانة بأدوات معينة، ذلك كله يحتاج اذا إلى العمل وأدوات العمل. عادة ما نجد أن الموارد فى الطبيعة تحتاج إلى عملية تحويل لتكون صالحة لإشباع حاجات الإنسان، وعملية التحويل هذه تسمى عملية الإنتاج بمعناه الضيق، أما اعدادها للاستهلاك عن طريق أجهزة وحفظها ونقلها فنسميه إنتاج بالمعنى الواسع.

وحتى مع قليل من الاستثناءات يمكن القول أنه يلزم لعملية الإنتاج توفر ثلاثة عناصر رئيسية وهى العمل والأرض ورأس المال. ان عملية إنتاج السلع هى عملية تضافر عناصر الإنتاج وينتج فى نهايتها كمية من السلع، وبتضافر كميات معينة من عناصر الإنتاج وخدمات عناصر الإنتاج التى تمثل مدخلات للعملية الإنتاجية، فانه ينتج على المستوى الاقتصادى الجزئى والكلى منتجات معينة وهى مخرجات العملية الإنتاجية.

أما عن مفاهيم عناصر الإنتاج، فانه يقصد بعنصر العمل كل أنواع العمل اليدوى والعمل الذهنى الذى يلزم للإنتاج ويستهدف تحقيق دخل. أن النشاط الأساسى لرجل الأعمال هو إصدار التعليمات وتنظيم العملية الإنتاجية والعمل على تضافر عناصر الإنتاج، وهذه التفرقة بين العمل اليدوى والعمل الذهنى تؤدى إلى تفرقة فى تسمية الدخل فنجد أن العامل يحصل على أجر بينما صاحب العمل المستقل فى اتخاذ قراراته يحصل على ربح.

أما الأرض فتمثل مصدراً طبيعيا للمواد الخام، والغابات والحقول والمياه. وتخدم هذا العنصر الإنتاجى فى شكل تقديم أرض أو مادة خام.

ويفهم رأس المال على أنه جميع أدوات الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية مثل أدوات العمل والإنتاج والآلات.. أسبوع. الخ. ورأس المال يتكون من مجموعة من السلع التى يتم إنتاجها فى عمليات إنتاجية سابقة، رأس المال ليس سلعة للاستهلاك المباشر أى أدوات إنتاج وسلع رأسمالية، أدوات إنتاجية تستخدم فى إنتاج السلع الاستهلاكية فى المستقبل، ولكن هل تعتبر النقود رأس مال ؟ أن رأس المال النقدى لايمثل عنصر إنتاجياً بهذا المفهوم للكلمة، ذلك لأن النقود وسيط للتبادل ومع ذلك فان تعبير رأس المال غالبا ما يطلق على وسائل الإنتاج وأيضا النقود.

ويجب ملاحظة أن كمية ونوعية خدمات عناصر الإنتاج التى تؤدى للعملية الإنتاجية ذات أهمية كبيرة. ان كمية عنصر العمل تنتج من النمو السكانى أى زيادة عدد السكان وذلك يعنى زيادة عدد المشتغلين والقادرين على العمل والذين هم جزء من الزيادة السكانية. ذلك بالقياس إلى إجمالى عدد السكان. أن نوعية العمل تتحدد من خلال المواهب والتعليم. ولهذا السبب فان نوعيات ودرجة مهارة عنصر العمل اللازمة للعملية الإنتاجية تختلف من فرع اقتصادى إلى آخر. كما أن إنجاز عنصر العمل يكون متميزا ومختلفا.

ان كمية الأراضى المتاحة للاستخدام تعتبر ثابتة، وبالنسبة لاستخدامنا الاقتصادى لها فانه يكون لها استخدامات متعددة سواء لمجالات الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات، حيث أن أهميتها للصناعة تتزايد. ولا يمكن اعتبار الأرض سلعة حرة أو غير اقتصادية ذلك لأن الأسباب الهامة لذلك تتمثل فى النمو السكانى السريع والذى يزيد حاجة الإنسان لبناء المساكن والمنشآت، أن نوعية الأرض تختلف تبعا للاستخدام الاقتصادى لها. والثروات المعدنية فى باطن الأرض تعتبر من أهم مميزات هذه الثروة الأرض، كما يميزها أيضا خصوبتها والمناخ السائد فيها.

ولكن إلى أى مدى يتوفر عنصر رأس المال فذلك يتوقف إلى أى مدى لم تستهلك السلعة السابق إنتاجها، كما أن نوعية السلع الإنتاجية تتوقف على مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية، والتى لاتؤثر فقط على أسلوب الإنتاج وإنما أيضا على نوع المنتج وجودته، أن التحول فى الطرق الفنية للإنتاج يمكن أن يؤدى إلى تغيير فى طرق الإنتاج وذلك يعنى أن السلعة الرأسمالية الجيدة أو طرق الإنتاج الجيد يجب توفيرها.

ويفهم من التقدم الفنى ذلك التطور التكنولوجى الذى يسمح بوجود مزايا اقتصادية كبيرة، أما جدوى أسلوب إنتاجى فنى له منافع اقتصادية بالنسبة للوضع الحالى للمعرفة فانه يعتبر سؤالا مفتوحا، ومن وجهة النظر الاقتصادية فانه توجد عدة إمكانيات بديلة لإنتاج سلعة معينة لأداء إنتاج والتى تكون مخرجاتها بأقل قدر من المدخلات وأن تكون مدخلاتها بأقل تكلفة ممكنة تطبيقا لمبدأ الرشد الاقتصادى.

ثالثا: تقسيم العمل:

تتضافر عناصر الإنتاج لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية، كما توجد إمكانية لإحداث تغيير فى كمية عناصر الإنتاج ونوعياتيا على المستوى الاقتصادى الكلى ونقوم بتحليليا، ويهتم بذلك نظرية النمو، كما أن النمو السكانى وتراكم رأس المال يتعلق أيضا بنظرية النمو، وتوجد إمكانية أخرى طبقا للمبدأ العام لدراسة الرفاهية، وهذا موضوع يرتبط بفكرة التخصص وتقسيم العمل الذى يكتسب أهمية

كبيرة اليوم، وقد ابتدعها آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) وهو فيلسوف اسكتلندى الذى وضع كتابه المشهور دراسة فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وقد شرح فيه نظرية التخصص وتقسيم العمل، وتدور نظرية آدم سميث أنه اذا كان على الإنسان أن ينتج السلع اللازمة لإشباع حاجاته مثلما فعل «روبنسون كروزو» فى جزيرته المنعزلة، فانه يصعب لمعظم الناس توفير ذلك بيسر وسهولة، أما فى الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل، فلا ينتج الإنسان كل ما يحتاجه لإشباع حاجته الذاتية بل يتنازل عن ذلك ويدخل فى عملية التخصص فى الإنتاج وتقسيم العمل.

ان آثار تقسيم العمل تظهر فى أن إنتاج كمية من السلع يحتاج إلى توظيف قوة عمل معينة بأفضل شكل اقتصادى، وبغض النظر عن أى شئ، يجب توفيرها. وعند تكرار هذا النشاط الاقتصادى تتضح مواهب وقدرات الفرد وتزيد مهارته وقدرته لإتقان هذا العمل. وطبقا لتميز اختلاف نوعية العمل فان كمية العمل تتزايد، أى تشغيل قوى العمل طبقا لكفاءتها وقدرتها الحقيقية، ومن خلال تقسيم عملية العمل فى خطوات تفصيلية فان إنجاز عنصر العمل سيكون متناسق ومتناغم نسبيا حتى أنه من خلال القدرات والتدريب يكتسب مهارات فائقة، ومن خلال التقيد بإنجاز معين فان الوقت اللازم للتأهيل المهنى سيكون قصيرا نسبيا، كما أن التقدم الفنى من وجهة نظر تقسيم العمل يشمل آلات سيجرى تطويرها والتى ستساهم فى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتسمح بإنشاء فروع إنتاج جديدة وعمليات إنتاج أكثر.

وبصفة عامة فان زيادة كمية رأس المال ستؤدى إلى تخفيض نسبى فى العمل اليدوى. وعند إنتاج سلع مادية فان الاقتصاد يتميز بتقسيم متقدم للعمل، كما نجد أن كثيرا من الناس سيعملون فى مجال الخدمات بشكل متزايد نسبيا مثل البنوك والتجارة والتأمين والخدمات العامة.

وتقسيم العمل يجبر فى النهاية على نظام صارم فى العمل خاصة وأنه عندما يجب أن تتفق مواد الإنتاج بحيث تساير سرعة دوران الآلة وإيقاع العمل، هذه الآثار يمكن فقط أن تظهر اذا ما كان تقسيم العمل يؤدى إلى تحول الإنتاج من الورش الصغيرة والإنتاج المنزلى إلى المصانع الكبيرة، أن الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل يعنى أن جزء كبير من الإنتاج سيتم إنتاجه بصفة خاصة فى مصانع كبيرة.

ان تزايد الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة يتوقف بصفة جوهرية على المقياس الذى يمكننا من تحقيق آثار ونتائج تقسيم العمل. لقد أشار آدم سميث إلى أن آثار تقسيم العمل بسبب اختلاف نوعيات العمل ودرجاته، يتزايد باستمرار. وبصفة خاصة فان تقسيم العمل على المستوى العالمى يتحقق من خلال قيام التجارة الدولية التى تحقق مكاسب للبلدان المشاركة فيها، وبذلك يمكن أن تصبح التجارة الدولية أساسا لثروة الأمم. أما انعزال الدول عن بعضها وسعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتى Autarki وعدم اتباع التخصص وتقسيم العمل وعدم قيام التجارة فيما بينها، فإنها تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة. وتوجد حدود لكفاءة وفعالية التجارة الخارجية لرفع مستوى المعيشة بسبب تكاليف الشحن والنقل المرتفعة. وبالإضافة إلى حجم السوق، فان حرية الحركة لعنصر العمل لها أهمية كبيرة، كيف يمكننا مثلا الوصول إلى أن قوى العمل سيجرى توظيفها حيث يمكنها أن تنتج وتنجز كأحسن ما يكون ؟ وفى اقتصاد المنافسة أو اقتصاد السوق يجرى حل هذه المشكلة خلال نظام من الحوافز المادية والثواب

والعقاب، والذى ينطلق من مكافأة عناصر الإنتاج طبقا لإنتاجيتها، ويسمى هذا النظام بآلية تخصيص عناصر الإنتاج وتوزيعها بكفاءة على الفروع الإنتاجية Allocation Mechanism.

ومقولة أن الإنسان فى نشاطه الاقتصادى يتعامل مع السلع التى تتميز بأن لها تكلفة تنطبق تماما على مفهوم تقسيم العمل والذى يمكن الاستفادة من مزاياه التى تفوق عيوبه. ومن المشاكل التى تطرأ فى المجال الاجتماعى خاصة فى حالة التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متقدم جدا، نذكر مثلا نظام العمل بالمصنع على السير المتحرك، وفيه نجد أن قوى العمل المشتركة فى العملية الإنتاجية تتخصص فى عملية إنتاجية صغيرة ويرتفع إيقاع العمل مما يؤدى إلى إجهاد شديد للعامل، خاصة اذا كانت معاملته على أساس أجر مقابل عدد القطع المنتجة، وقد لوحظ أن إيقاع العمل الرتيب يقلل من الرغبة فى العمل، كما أن هناك آثار نفسيه من جراء ذلك، والسبب فى عيوب عملية تقسيم العمل أن أجزاء من السلعة سيتم التخصص فى إنتاجها، وبذلك يفتقد العامل العلاقة بناتج العمل ويشعر بالاغتراب.

ان مجالات النشاط ستكون أكثر ضيقا، ونوعية العمل ستكون أكثر تميزا واختلافا وتنتهى الأعمال الإنتاجية التقليدية، وسيكون الحديث فقط عن تشغيل أو توظيف للإنسان فى عمل معين، وهناك أيضا مخاطر جديدة تنشأ من التحول المهنى المطلوب فى تقسيم العمل، ان تقسيم العمل ينتج عنه أيضا أنشطة جديدة ورائعة، والتى تتأثر بدرجة كبيرة بالتطور التكنولوجى وكثيرا ما نلاحظ أن العلاقة بين التطور التكنولوجى وتقسيم العمل وبين التدريب والتعليم تعتبر مجالات متشابكة ومتكاملة أيضا.

ان التخصص وتقسيم العمل يفتح مجالات جديدة للتجديد والابتكار، والتى لاتزدهر إلا فى مجال من الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أما مضار تقسيم العمل فانه يجرى تناولها من وجهة نظر النقد الاجتماعى والثقافى، إلا أن الموازنة بين مزايا وعيوب تقسيم العمل يسمح لنا بإصدار حكم على هذه القضية. ان مزايا تقسيم العمل ستكون الغالبة ويجرى تقديرها بدرجة أكبر، حتى أن قليل من الناس سيكونون مستعدين للاستغناء عن المزايا المتولدة عن تقسيم العمل، وأيضا يمكن تخفيف أو تقليل مثالب وعيوب التخصص وتقسيم العمل.

مما سبق يتضح لنا أن الموارد وعوامل الإنتاج اللازمة لتوفير وتحقيق رغبات الإنسان المتعددة هى موارد نادرة ومحدودة، والندرة هنا هى المسألة المهمة التى تسبب وجود المشكلة الاقتصادية. وفى لغة الاقتصاد نقصد بندرة عناصر الإنتاج والموارد ليس أن كمياتها محدودة وغير متوفرة بصورة مطلقة، وإنما نقصد بذلك بأن كمياتها لاتتناسب مع الحاجة المتعددة لهذه الموارد، فالندرة المقصودة هى الندرة النسبية للموارد وبالنسبة إلى الحاجة إليها.

وتنشأ ندرة عناصر الإنتاج أما بسبب النقص المطلق للمادة أو بسبب اختلاف المكان والزمان. فهناك عناصر للإنتاج أو موارد طبيعية معينة نادرة بطبيعتها، فعنصر اليورانيوم نادر بطبيعته ويحتاج إلى جهد وتكلفة مضنية للحصول على كميات صغيرة منه. وقد تتوفر المادة أو الطبيعة أو الأرض أو رأس المال فى مكان معين، ولكن يكون الأمر نادرا وغير متوفر فى مكان آخر. فمثلا الأرض الصالحة للزراعة لاتوجد فى مكان على نفس الدرجة من الوفرة والجودة. والزمن يصنع مشكلة الندرة،

لأن أكثر المواد التى نحتاجها لاتوجد فى صورة صالحة للاستعمال فورا. ان حاجاتنا إلى السلع استهلاكية ذات جودة وذوق معين، يجعل من الضرورى تحويل المادة الخام من شكلها الطبيعى إلى الصورة التى نود أن تكون عليها لغرض الاستهلاك. هذه الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الأشياء إلى صورة أكثر قبولا من المجتمع تجعل هذا الشىء نادر الوجود طوال هذه الفترة، فعنصر الزمن يسهم اذا فى الإضافة إلى مسألة الندرة النسبية.

خلاصة القول أن وجود الحاجات المتعددة للإنسان فى نفس الوقت مع الموارد المحدودة والنادرة نسبيا يخلق المشكلة الاقتصادية، فانه فى هذه الحالة يلزمنا أن نختار بين الاستعمالات المختلفة للموارد المحدودة بحيث نوجه هذه الموارد لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية ومسألة الاختيار هذه تكون المحور الأساسى للمشكلة الاقتصادية.

ان المشكلة الاقتصادية تتكون اذا من حاجات متعددة ومن موارد محدودة، وأيضا وهذا هو الجوهر من اختيار بين هذه الموارد لاستخدامها فى إنتاج أو تحقيق الإشباعات المختلفة للأفراد. وللعلم فان مشكلة الاختيار تنعدم فى حالتين. والحالة الأولى هى الوفرة التامة فى موارد الإنتاج بحيث أنه لاداعى لتخصيص جزء منهما لإنتاج سلع معينة والباقى لإنتاج سلع أخرى. ان وفرة عناصر الإنتاج تبقى فكرة الاختيار لأنها بطبيعتها أى الموارد متوفرة ولا داعى لإزعاج أنفسنا بالاقتصاد فى استعمالنا لسلعة دون أخرى. والحالة الثانية قد تتفق فيها مشكلة الاختيار أيضا هى أن يكون المورد غير صالح إلا لإنتاج منتج معين دون غيره. فى هذه الحالة يصبح من غير المنطقى أن نفكر فى استخدام بديل للمورد والأمور هناك تصبح فنية بحتة وهى الاهتمام برفع إنتاجية الموارد فى إنتاج السلعة ولكن ليس فى استخدام هذا المورد لإنتاج سلعة بديلة.

المطلب الثانى: ندرة الموارد وترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية:

يواجه علم الاقتصاد الندرة النسبية للموارد بضرورة ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية من أجل علاج المشكلة الاقتصادية للمجتمع وأطراف النشاط الاقتصادى يتخذون هذه القرارات فى حياتهم اليومية، فنجد المستهلكون يسعون للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم فى ظل مواردهم المالية، كما يقدم المنتجون فى المشروعات الاقتصادية بتنظيم الربح وإنتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة، وبذلك يعنى ترشيد القرار الاقتصادى، كما تقدم الدولة ممثلة فى السلطات المركزية والمحلية بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وعليها ترشيد قراراتها.

وتتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فى تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها حسب أهميتها النسبية، ثم تنظيم عملية الإنتاج بأسلوب تكنولوجى معين، وتوزيع الإنتاج وهذه المشكلات يهتم بها الاقتصاد الجزئى، ثم مشكلات البطالة والتضخم، والنمو ويهتم بدراستها فرع آخر لعلم الاقتصاد السياسى وهو الاقتصاد الكلى أو التجميعى.

يهتم علم الاقتصاد السياسى بترشيد عملية الاختيار واتخاذ القرار. والإنسان يسعى لإشباع جميع حاجاته ولكن عليه أن يختار بين البدائل، ولكن لأن موارده محدودة فانه يتنازل عند اتخاذ قرار معين لإشباع حاجته أ باستهلاك السلعة أ١، فانه يتنازل عن إشباع حاجته ورغبته ب فى استهلاك

السلعة ب١ مثلا، والإنسان فى سلوكه الاقتصادى عليه أن يقرر عن أى شئ يتنازل. فعلى سبيل المثال اذا كان طالبا يتاح له مبلغ ١٠ جنيهات وعليه تلبية حاجات مثل المأكل والملبس، فانه يمكنه شراء قميصا بعشرة جنيهات أو يأكل فى مطعم بالجنيهات العشرة، فلو أشبع حاجته للغذاء فانه يتنازل عن شراء القميص والعكس صحيح، ان تكلفة الطعام هنا هى التنازل عن شراء القميص، وهذا التنازل يعنى تماما تكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الضائعة Opportunity Cost. وإذا كان ثمن القميص ٣٠ جنيها، فان تكلفة الفرصة البديلة تعتبر ثلاثة أضعاف ثلاث وجبات، هذا بالنسبة لطالب ذو دخل متواضع، أما بالنسبة إلى رجل غنى يفكر كثيرا فيما اذا كان مبلغ مليون جنيه تكفى للإنفاق على سلعة معينة لإشباع حاجاته، فحينما يفكر فى شراء فيلا فخمه أو شراء لوحة فنية لفنان مشهور، هذه التحفة الفنية يكون ثمنها هو التنازل عن شراء الفيلا، ويكون الاختيار فى هذه الحالة هو التنازل عن شراء سلعة أخرى كما فى المثالين السابقين.

ان مفهوم الفرصة البديلة لايسرى فقط على سلوك الأفراد وإنما على الاقتصاد القومى ككل، فلو أن جميع وسائل الإنتاج فى حالة تشغيل كامل فان الإنتاج الكلى فى الزمن القصير لايمكن زيادة، ولذلك يجب اتخاذ قرار للاختيار ما بين السلع الواجب إنتاجها.

وإذا اقتصر ذلك على مجموعتين من السلع فقط، فان مشكلة الاختيار يمكن التعبير عنها فى الشكل التالى:

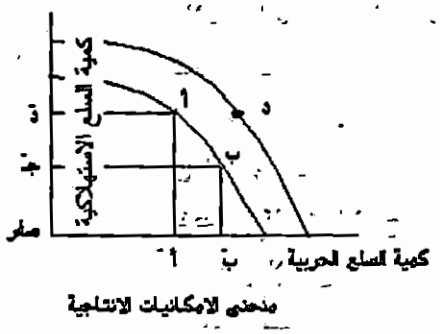

شكل (٤٥): منحنى الامكانيات الانتاجية

ويفترض أنه يجب اتخاذ قرار على مستوى الاقتصاد القومى بين السلع الاستهلاكية والسلع الحربية كالأسلحة وبأنواعها، لذلك نجد أن هناك إمكانيات مختلفة لاستخدام هذه المواد المتاحة وأيضا الجهاز الإنتاجى حيث توجد توليفات لكميات معينة ومختلفة للسلع، فنجد عندما نقرر إنتاج توليفة من السلع عند النقطة ب وتتكون من كمية من ب/، ج/ بدلا من توليفة من السلع عند النقطة أ والتى تشمل أ/، د/، فان ذلك يشمل تنازل فى كمية السلع الحربية بمقدار ب / أ / والذى يمثل خسارة أو نقصا

فى السلع الاستهلاكية بمقدار ج/ د/. ويمكن لنا فى نفس الوقت، فى ظل التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج ألا نستطيع إنتاج كمية السلع الاستهلاكية فى النقطة أ، وفى نفس الوقت ننتج كمية السلع الحربية عند النقطة ب. أن جميع توليفات كمية السلع على هذا المنحنى، أو تحته مثل النقطة ج يمكن إنتاجها، أما إنتاج توليفة من السلع خارج هذا المنحنى وليكن فى نقطة د فانه لايمكن فى ظل الظروف الاقتصادية التى يعبر عنها هذا المنحنى.

ان تواجد النقط على هذا المنحنى تكون متماثلة وتكون ما يسمى منحنى إمكانيات الإنتاج ويسمى أيضا منحنى التحويل. أما اذا كان الإنتاج الفعلى يكون تحت هذا المنحنى فى النقطة ج فانه لم يستغل جميع الإمكانيات المتاحة للإنتاج، وذلك يعود ربما إلى أنه لم يتم تشغيل جميع عناصر الإنتاج بكفاءة تامة لوجود حالة كساد اقتصادى مثلا، أو أن المشتغلين تكون إنتاجيتهم منخفضة ومثل هذه المشكلة هى محور نظرية الثمن، وكفاءة تخصيص أو توزيع الموارد الاقتصادية Allokationstheorie، أما النقطة د فإنها تكون فى المدى الطويل يمكن تحقيقها مع تحقق حالة من التقدم الفنى وتوفر كفاءة فى تشغيل عناصر الإنتاج، أما فى المدى القصير فلا يمكن تحقيق ذلك، وفى المدى الطويل يزاح منحنى إمكانيات الإنتاج لأعلى جهة اليمين وذلك يعنى أن إمكانيات الإنتاج قد تزايدت ويتعلق بذلك أن قضايا تمثل فى إجمالها نظرية النمو الاقتصادى، والتى ترشدنا إلى الوضع الذى يمكن فيه توزيع أفضل للموارد للحصول على أفضل نتائج اقتصادية.

والشكل السابق لايوضح لنا فقط أمثلة فى مجال الإنتاج وإنما يوضح لنا أيضا عملية النمو الاقتصادى، وإذا أمكن لنا أن ننظر إلى الوقت كسلعة اقتصادية، فانه يمكننا لذلك أيضا استخدام هذا العرض السابق لتوضيح مشكلات اتخاذ القرار على المستوى القومى، والتى تعنى مثلا مشكلة الاختيار بين وقت العمل والفراغ، وبمعنى آخر كيف يمكن للإنسان أن يقوم بتوزيع وقته الثمين بين العمل المنتج وقضاء وقت فراغ لتجديد نشاطه وحيويته ؟ أن منحنى إمكانيات الإنتاج يوضح لنا بعض القضايا العامة والتى تتمثل فى توزيع الموارد النادرة فى المجتمع لإشباع حاجاته المختلفة، وأيضا لتوزيع وتخصيص الموارد وعناصر الإنتاج لتكون أكثر إنتاجية وتحقيق أعلى نمو اقتصادى. أن المشكلة تتمثل فى تحديد مسار منحنى إمكانيات الإنتاج، وبمعنى آخر كم عدد الوحدات التى يمكن إنتاجها اذا ما كانت كمية السلع البديلة ينبغى زيادتها أو خفضها، وذلك ما يسمى بمعدل التحويل الحدى Marginal Transformationsrate. فى هذا الشكل نجد أن عند نمو وحدات السلع المنتجة بوحدة واحدة أى تزايد المعدل الحدى للإنتاج. لهذا يتحقق قانون تناقص الغلة الحدية والذى يمكن تناوله بتفصيل أكبر عند الحديث عن نشرية الإنتاج.

ان منحنى إمكانيات الإنتاج يتضمن حرية اتخاذ القرار عند الاختيار بين توليفات لمجموعات معينة للسلع فى ظل ظروف إنتاجية وفنية معينة، وبفرض أنه لكى يمكن تحقيق أفضل للأهداف

الاقتصادية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، أو بمعنى آخر تعظيم استخدام الموارد، فان السلوك الاقتصادى فى هذا النموذج يتمشى مع سلوك الإنسان الاقتصادى Homoeconomicus. أى أنه سلوك اقتصادى رشيد، واتخاذ القرار طبقا لهذا المبدأ يعتبر رشيدا.

إن السلوك الاقتصادى الرشيد يتخذه الإنسان عند تقريره تحقيق أهدافه بموارده الموجودة فعلاً، وفى ذلك تعظيم للأهداف، هذان المفهومان للمبدأ الاقتصادى صحيحان على مستوى الفرد وأيضا مستوى الاقتصاد القومى ككل، على مستوى المستهلكين وأيضا على مستوى المنتجين. أن السلوك الاقتصادى الرشيد يعنى على سبيل المثال اختيار إنتاج سيارة معينة مثلا فى ظل وسائل إنتاج مختلفة بحيث تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل ما يمكن، والأمر يكون أكثر تعقيدا فى حالات الترشيد الاقتصادى على المستوى الفردى عند إشباع الحاجات الفردية، مثلا لماذا يشرب الإنسان الظمآن الشاى بدلا من الماء ؟ ربما كان استهلاك الماء أقل تكلفة من استهلاك الشاى، وبذلك فان استهلاك الشاى يكون اقتصاديا غير رشيد، اذا ما كان الهدف هو إطفاء عطشه، فى الحقيقة أن الشخص الذى يشرب الشاى فى هذه الحالة لايكون فقط لإرواء ظمئه وإنما أيضا لإشباع حاجته لتذوق الشاى والاستمتاع به، وإذا نظرنا فى هذه الحالة إلى الشاى كسلعة غذائية فان ذلك يمكن أن يكون أيضا سلوكا رشيدا اذا ما تم استهلاكه لإرواء العطش. ويتشابه مع ذلك أيضا ما نجده من السلع، فان السيارة لاينظر إليها فقط كمجرد وسيلة للانتقال، أو أن الجامعة ليست فقط مؤسسة للتثقيف والبحث العلمى، وذلك طالما أنه لايوجد مقياس موضوعى لإشباع الحاجات، فان الموضوع يكون فى حالة مبدأ الترشيد الاقتصادى مجرد مقولة لسلوك المستهلكين.

وفى حالة تحليل نموذج نظرى معين، فانه توجد فرضية سلوكية كقاعدة تتبع من مبدأ السلوك الاقتصادى الرشيد، ويتبع ذلك أن المنتجين يسعون لتحقيق أكبر ربح ممكن، بينما يسعى المستهلكون إلى تحقيق أقصى منفعة وأكبر إشباع ممكن لحاجاتهم. وهناك نماذج أخرى للسلوك، والتى تعتبر حجة أو برهان ضد فرضية سلوك المنتجين طبقا لمبدأ الرشد الاقتصادى، ففى الحقيقة أنهما شئ واحد، وأن الذى يطمح كمنتج معين إلى الحصول على جزء كبير أو ثابت من السوق فانه يحتاج إلى الاسترشاد بمبدأ الرشد الاقتصادى مثل أى إنسان يريد بلوغ هدفه. وقد جرى انتقاد مبدأ الرشد الاقتصادى أو مبدأ الإنسان الاقتصادى، بحجة أنه بالنسبة لكثير من الناس يكون إنتاج السلع مرتبطا ببذل جهد كبير من العمل. والرد على ذلك أن الجهد المبذول فى العمل يقابله دفع مبلغ معين يستطيع به إشباع حاجاته الاستهلاكية، وبذلك يكون مبدأ الرشد الاقتصادى سليما.